

## قضية

ات تتحول الدولة الى مستورد للبنزين والغاز المنزلي، إضافة إلى المازوت، فهذا امر يؤدي حكماً الى تعزيز الامن الطاقوي في لبنان. لكن، في المنطق التجاري، الامر مختلف. هل يمكن لمنشآت النفط ان تحفّض الارباح كما أعلنت وزارة الطاقة؟ المؤشرات الالولية تنفي ذلك، خصوصاً ان مصرف لبنان يتعامل مع المنشآت اسوة بكل الشركات المستوردة للنفط، فراضاً عليها تاميت 15 في المئة من الاعتمادات بالدولار

# هل تنجح الدولة في منافسة مستوردي البنزين والغاز؟

ذلك، رغم معابشته محاولات سابقة لمنافستها كأنت نتجحتها إفلاس المنافس، بمساعدة لأن لشركة الزين قدرة على التحكم بالسعر. وللقضاء النفط، لا المنشآت فعلت ولا وزارة الطاقة من المبكر القيام بهذه الخطوة، لكن مع ذلك، بدأت تخرج توقعات تشير إلى خسائر يمكن أن تتضخ معالمها قريباً، نتيجة الكلفة العالية التي تتكبدها المنشآت على استيراد هذه المادة الحيوية، خصوصاً أن «البريميوم» (الإكلاف التي تُضاف إلى سعر النفط بعد شرائه في بلد المنشأ وحتى يصل إلى بيروت)، حددت، بحسب نتيجة المناقصة، ب39 في المئة، مقابل 26 في المئة تدفعها الشركات المنافسة. رئيس لجنة المنشآت سركيس حليس لا يكتفّر لهذه «الشائعات»، يقول: «انتظروا لتروا... ساعلن كل الأرقام لتبين ما حققناه من أرباح».

قبل أن يتضح مسار استيراد البنزين، أعلنت وزيرة الطاقة ندى البستاني انضمام الغاز المنزلي إلى المشتقات النفطية التي تستوردها المنشآت. هذه المرة لم تكف بنسبة 10 في المئة، حصتها من سوق البنزين، بل وصلت النسبة إلى 35 في المئة من حاجة السوق للغاز. مع ذلك، لا مناقصة قريباً. الأمر يحتاج إلى 4 أشهر بالحد الأدنى. فالخزانات التي تملكها المنشآت مؤجرة حالياً للشركة الوحيدة التي تحتكز استيراد الغاز في لبنان، أي شركة «نافتومار» التي تستحوذ على نحو 40 في المئة من سوق الغاز في شرق المتوسط. الألفت أن الشركة التي أسسها طلال الزين ويديرها بعد وفاته محمد رياح، لا تستعمل الخزانات التي تدفع 300 ألف دولار بدل إيجارها شهرياً. هدفها من إيجارها هو حجزها فقط ومنع أي شركة أخرى من استعمالها. منذ يومين وجهت المنشأة رسالة رسمية إلى إدارة الشركة تطلب فيها استيراد الخزانات، وبحسب العقد، للشركة مهلة 3 أشهر لتخلي الخزانات لا تستعمل حالياً، فستحتاج إلى الصيانة قبل استعمالها، بما يجعلها جاهزة بعد نحو أربعة إلى خمسة أشهر بالحد الأدنى.

حتى اليوم، لم يقيّم أحد تجربة استيراد البنزين من قبل منشآت النفط. لا وزارة الطاقة من المبكر القيام بهذه الخطوة، لكن مع ذلك، بدأت تخرج توقعات تشير إلى خسائر يمكن أن تتضخ معالمها قريباً، نتيجة الكلفة العالية التي تتكبدها المنشآت على استيراد هذه المادة الحيوية، خصوصاً أن «البريميوم» (الإكلاف التي تُضاف إلى سعر النفط بعد شرائه في بلد المنشأ وحتى يصل إلى بيروت)، حددت، بحسب نتيجة المناقصة، ب39 في المئة، مقابل 26 في المئة تدفعها الشركات المنافسة. رئيس لجنة المنشآت سركيس حليس لا يكتفّر لهذه «الشائعات»، يقول: «انتظروا لتروا... ساعلن كل الأرقام لتبين ما حققناه من أرباح».

من الإجابة على سؤال: ماذا لو قررت الشركة المنافسة للمنشآت التوقف عن الاستيراد لشهر على سبيل المثال، هل سيكون بمقدور الأخيرة تعويض الفارق؟ بالطبع سيكون ذلك مستحيلاً نظراً للقدرة المحدودة لسعة خزانات الغاز في المنشآت، والتي تقتصر على 800 طن. من الأساس ستواجه المنشآت مشكلة في تأمين الـ35 في المئة، التي تساوي 95 ألف طن سنوياً، أو ما يعادل 8 آلاف طن شهرياً، بقدرتها التخزينية هذه. هذا يعني أن تنتظر 6 بواخر في البحر شهرياً إلى حين نفيخ الخزانات، إذا قررت المنشآت بناء خزانات جديدة، الأمر المستبعد حالياً.

طبعاً ليس البديل الإبقاء على الاحتكار القائم منذ سنوات، لكنه يعني، في المقابل، ضرورة البحث عن استراتيجية تشجع الشركات الأخرى على الدخول في المنافسة، على الأقل إلى حين تمكن الدولة من تحضير بنية تحتية قادرة على المنافسة. من الاقتراحات التي لطالما طرحت كان فتح المنشآت أمام الشركات لبناء خزانات على طريقة BOT على سبيل المثال، بحيث يمكنها أن تستغلها بعد لفترة محددة على أن تعود بعدها إلى المنشآت.

ليس الهدف حالياً هو تأمين مخزون استراتيجي من تلك المادة الحيوية فقط. وزيرة الطاقة أكدت أن استيراد الدولة للغاز سيساهم في تخفيض سعره على المستهلك. حليس أكد بدوره، انطلاقاً من قاعدة بسيطة

## تقرير

# الامتحانات الرسمية ابتداءً هن منتصف حزيران: ثانويات الشمال تطالب بتدابير استثنائية

قائلة الحاج

إذا بقي إيقاع الدراسة على ما هو عليه اليوم، فإنّ طلاب الشهادات في معظم المحافظات سيكونون مستعدين لإجراء الامتحانات الرسمية في المواعيد التي حددتها وزارة التربية، أي 15 حزيران للشهادة المتوسطة و22 حزيران للثانوية العامة بفرعها الأربعة: العلوم العامة، علوم الحياة، الآداب

هي ان المنافسة يفترض ان تؤدي الى التخفيض.

«من الضروري ان تملك الدولة احتياطا من المواد الاستراتيجية لتغطية أي نقص في حال حصوله»، يقول مصدر معني. لكنه، في المقابل، يرفض الربط بين استيراد الدولة

كيف تستورد الدولة 95 الف طن من الغاز بقدرة تخزينية لا تتخطى 1800 طن؟

وزارة الطاقة تتراجع

والسعر. يذكّر ان وزارة الطاقة هي التي تحدد سعر كل المشتقات النفطية، وهي تأخذ في الاعتبار السعر العالمي، بغض النظر عن الكلفة في لبنان. وهذا يعني ان التخفيض لا يحتاج سوى إلى قرار منها، قبل استيراد الدولة وبعده. وبالتالي فإن قرار الخفض لم يكن ليكلفها شيئاً، لو أصدرته خلال السنوات السابقة، بخلاف اليوم، حيث الخفض سيعني خفضاً في أرباح منشآت النفط أيضاً.

الامر نفسه ينطبق على استيراد البنزين الذي بدأتها المنشآت مؤخراً. تلك خطوة تساهم تلقائياً في تعزيز الأمن الطاقوي للبنان، لكن لا يمكن



منشآت النفط احتياطها بالدولار (مرواح طحطح)

عليها العقد مع شركة ZR energy، ما يعني أنه إضافة إلى الخسائر في فارق «البريميوم»، ستلحق بالمنشآت خسائر تصل إلى 2000 ليرة عن كل صفحة بنزين. وإذا ما تم التعامل مع المنشآت بالمنطق التجاري، فيجب إضافة أجور الموظفين وإيجار الخزانات إلى الكلفة. (الموظفون يحصلون على رواتبهم من الدولة والخزانات هي ملك الدولة) وبالتالي، عندها الخسائر ستكون حتمية.

صراف القطام الخاص

أول باخرة استوردتها منشآت النفط تهافت عليها موزعو البنزين لشراء كميات منها. حتى المستوردون اشتروا، فالدفع كان بالليرة. وهذا امر أدى إلى تعاملهم مع المنشآت كصراف يؤمن لهم الدولارات بالسعر الرسمي، ويخفف عن كاهلهم عبء تأمين 15 في المئة من قيمة ما اشتروه بالدولار.

وعليه، هل ستحافظ المنشآت على معدل مبيعاتها، بعدما فقدت ميزتها التفاضلية هذه؟ الأمر بحاجة إلى بعض الوقت لتبينه، لكن الواقع صار على الشكل التالي: المنشآت واحدة من 11 شركة مستوردة، مع فارق أن الشركات العشر الأخرى تشكل في ما بينها كارتيلًا حقيقياً يستورد النفط بشكل منسق، حيث يتم تبادل المعلومات حول أسعار البنزين الذي يمكن لكل شركة الحصول عليه من بلد المنشأ... ثم يتم اعتماد السعر الأقل ويتم تفويض الشركة صاحبة هذا السعر بالاستيراد إلى لبنان وتوزيع البنزين على خزانات الشركات الأخرى. وغالباً ما تكون الشركة صاحبة السعر الأقل قد تعاهدت مع اطراف خارجية لحجز البضاعة وشرائها عندما تنخفض الأسعار العالمية.

اما جدول تركيب الاسعار فيصدر اسبوعياً بالاستناد الى متوسط سعر طن البنزين عالمياً على مدى اسبوع عمل كامل، وهذه الطريقة باحساب السعر المحلي تؤدي الى زيادة هامش الارباح في ظل طريقة عمل «الكارتيل» وبغياب المنافسة في السوق. غياب المنافسة في اسبوعين من المازوت وبنزين، وتغطي السوق ب 8 ملايين ليتر يومياً، ما يعني ان تعطل هذه الآلية قد يؤدي إلى نقص حاد في هذه المشتقات.

كل ذلك يعني عملياً إلغاء القيمة التفاضلية التي حظيت بها المنشآت منذ استوردت اول باخرة بنزين (30 الف طن) من اصل خمس يئض

عليه حيدر

يكشف اصرار جيش العدو على منع نشر تقرير سري حول عيوب الفرقة الاكبر في الجيش الإسرائيلي (319) التي يفترض انها ستواجه حزب الله في حرب لاحقة، عن مخاوفه من مفاعيل هذا الكشف لدى الجمهور الإسرائيلي واعداء الكيان. لكن المحكمة المركزية في تل ابيب كان لها اعتباراتها الأخرى، وفرضت عليه تسليم 13 تقريراً تتضمن انتقادات خطيرة، الى موقع «يديوت احرونوت»، تزامن ذلك، مع الاعلان عن نشر منظومات كشف الانفاق على الحدود مع لبنان، في خطوة اضافية تعكس حجم مخاوف قادة العدو من خيار اقتحام الجليل في أي عدوان على لبنان.

خصوصية التقرير الذي تم اعاده في صيف 2018 تنبع من كونه يأتي في اكثر من سياق، فالى جانب كونه يتعلق بالفرقة الاكبر في جيش العدو، يأتي بعد سلسلة تقارير ومواقف تؤكد عدم جاهزية سلاح البر، في ظل ظروف اقليمية استثنائية تحتاج فيها اسراييل الى توجيه مزيد من رسائل القوة في مواجهة تعاطف التهديدات المحدقة بها. وهو يأتي بعد اكثر من 13 عاما من حرب العام 2006، يفترض ان الجيش امضاهها تدريباً وتطويراً، في محاولة بلوغ الجهوية التي تسمح له باملاك خيار المبادرة الى شن الهجمات الواسعة التي كانت تعتمدها اسراييل في مواجهة لبنان.

لكن مشكلة اسراييل التي تلمس قاداتها تفاقمها من مرحلة الى اخرى، نبعث في الاساس من ادراك قادة العدو تعذر امكانية الحسم بالمعنى التقليدي الذي يقوم على احتلال الارض وتدمير القدرات، وتعذر تحققه ايضا عبر سلاح الجو.

لم تعد هذه المفاهيم مجرد تقديرات تستند الى تجارب سابقة، والى تقارير خبراء، بل تم الافرار بها ايضا في اكثر من محطة. ففي الربع الاخير من عام 2018، صاخر رئيس اركان الجيش غادي ايزنكوت الجمهور الإسرائيلي، بمناسبة الراس السنة العبرية، بعقم الرهان على الخيار الجوي، موضحاً في سلسلة مقابلات بان «الانحصار في الحرب سيأتي فقط عبر مناورات القوات البرية التي ستحتل الارض وتنهزم العدو»، (الإخبار - الاثنين 10 ابلول 2018)، لكنه تامل في حينه عن امكانية الرهان على نجاعة سلاح البر.

وهو ما كشفه، بعد أشهر فقط، نائبه اللواء يائير غولان. إذ كشفت وسائل الاعلام الإسرائيلية عن وثيقة سرية قدمها الاخير الى القيادة العسكرية، بوضخ فيها عدم جاهزية سلاح البر -ان القيادة العليا لا تثق به («الإخبار» - السبت 9 شباط 2019).

لا يعني ذلك ان العدو عزّف عن خياراته الهجومية في البر والجو، لكنه يضطر الى الاعداد لها، والسبب بكل بساطة تجدد الرهان على الخيارات البديلة. وهو ما يضيء على أحد أوجه خطورة تقرير «يديوت»، كونه يأتي في سياق تتصاعد فيه التهديدات، وتبدت فيه الرهانات، وتتعاظم فيه قدرات محور المقاومة النوعية، وهو ما يفسر اصرار الجيش على عدم السماح بنشره.

في المقابل، ما توقف عنده المراسل العسكري لموقع «يديوت» يواف زينون أنه لم يعد مفهوماً ولا مقبولاً وجود نقص في الفرقة التي يفترض ان تواجه حزب الله، بما يُعْثَله من قدرات وخبرات واندفاع، ب «الاف الشاحنات لإدخال الدعم والذخيرة والمياه للقوات

## تقرير

نشر منظومة كشف انفاق على الحدود مع لبنان

# جيش العدو: الاحتياط غير جاهز لمواجهة حزب الله

المناورة... إضافة إلى نقص في سيارات الإسعاف لمناطق التجمع». وقد حذر زينون من أن ذلك سيؤدي إلى أن «تعلق» هذه القوات بعد توغّلها في الأراضي اللبنانية. والآخر خطورة أن محاولة المنع تُظهر إلى «أي حد الجيش يخفي، وإلى أي حد المؤسسة مخاوفه من مفاعيل هذا الكشف لدى الجمهور الإسرائيلي واعداء الكيان. لكن المحكمة المركزية في تل ابيب كان لها اعتباراتها الأخرى، وفرضت عليه تسليم 13 تقريراً تتضمن انتقادات خطيرة، الى موقع «يديوت احرونوت»، تزامن ذلك، مع الاعلان عن نشر منظومات كشف الانفاق على الحدود مع لبنان، في خطوة اضافية تعكس حجم مخاوف قادة العدو من خيار اقتحام الجليل في أي عدوان على لبنان.

خصوصية التقرير الذي تم اعاده في صيف 2018 تنبع من كونه يأتي في اكثر من سياق، فالى جانب كونه يتعلق بالفرقة الاكبر في جيش العدو، يأتي بعد سلسلة تقارير ومواقف تؤكد عدم جاهزية سلاح البر، في ظل ظروف اقليمية استثنائية تحتاج فيها اسراييل الى توجيه مزيد من رسائل القوة في مواجهة تعاطف التهديدات المحدقة بها. وهو يأتي بعد اكثر من 13 عاما من حرب العام 2006، يفترض ان الجيش امضاهها تدريباً وتطويراً، في محاولة بلوغ الجهوية التي تسمح له باملاك خيار المبادرة الى شن الهجمات الواسعة التي كانت تعتمدها اسراييل في مواجهة لبنان.


لكن مشكلة اسراييل التي تلمس قاداتها تفاقمها من مرحلة الى اخرى، نبعث في الاساس من ادراك قادة العدو تعذر امكانية الحسم بالمعنى التقليدي الذي يقوم على احتلال الارض وتدمير القدرات، وتعذر تحققه ايضا عبر سلاح الجو.

لم تعد هذه المفاهيم مجرد تقديرات تستند الى تجارب سابقة، والى تقارير خبراء، بل تم الافرار بها ايضا في اكثر من محطة. ففي الربع الاخير من عام 2018، صاخر رئيس اركان الجيش غادي ايزنكوت الجمهور الإسرائيلي، بمناسبة الراس السنة العبرية، بعقم الرهان على الخيار الجوي، موضحاً في سلسلة مقابلات بان «الانحصار في الحرب سيأتي فقط عبر مناورات القوات البرية التي ستحتل الارض وتنهزم العدو»، (الإخبار - الاثنين 10 ابلول 2018)، لكنه تامل في حينه عن امكانية الرهان على نجاعة سلاح البر.

وهو ما كشفه، بعد أشهر فقط، نائبه اللواء يائير غولان. إذ كشفت وسائل الاعلام الإسرائيلية عن وثيقة سرية قدمها الاخير الى القيادة العسكرية، بوضخ فيها عدم جاهزية سلاح البر -ان القيادة العليا لا تثق به («الإخبار» - السبت 9 شباط 2019).

لا يعني ذلك ان العدو عزّف عن خياراته الهجومية في البر والجو، لكنه يضطر الى الاعداد لها، والسبب بكل بساطة تجدد الرهان على الخيارات البديلة. وهو ما يضيء على أحد أوجه خطورة تقرير «يديوت»، كونه يأتي في سياق تتصاعد فيه التهديدات، وتبدت فيه الرهانات، وتتعاظم فيه قدرات محور المقاومة النوعية، وهو ما يفسر اصرار الجيش على عدم السماح بنشره.

في المقابل، ما توقف عنده المراسل العسكري لموقع «يديوت» يواف زينون أنه لم يعد مفهوماً ولا مقبولاً وجود نقص في الفرقة التي يفترض ان تواجه حزب الله، بما يُعْثَله من قدرات وخبرات واندفاع، ب «الاف الشاحنات لإدخال الدعم والذخيرة والمياه للقوات

 <p><b>LGB BANK</b> بنك لبنان والخليج</p>
<p>أعلن بنك لبنان والخليج ش.م.ل. إتمام عملية زيادة أمواله الخاصة الاساسية بنسبة ١٠% من حقوق حملة الأسهم العادية (Common Equity Tier one) كما هي بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ وذلك عن طريق مقدمات نقدية بالدولار الاميركي تم إقرارها والموافقة عليها من قبل الجمعية العمومية العادية لمساهمي المصرف المتعددة بصورة إستثنائية بتاريخ ٢٠٢٠/٠١/١٤.</p> <p>وبذلك يكون بنك لبنان والخليج ش.م.ل. التزم بمتطلبات تميم مصرف لبنان الوسيط رقم ٥٣٢ الصادر بتاريخ ٢٠١٩/١١/٤ وعزز أمواله الخاصة للمحافظة على ملاءة عالية إيماناً من مساهميه بإعادة الثقة بالإقتصاد اللبناني.</p>